

Distr.: General  
6 November 2018  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

ستستضيف البعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة اجتماعا بصيغة "أريا" بشأن موضوع "حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة" يوم الأربعاء ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ الساعة ١٥:٠٠ في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وستشارك في رعاية هذا الاجتماع البعثة الدائمة لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منصور ع. العتيبي  
السفير  
الممثل الدائم لدولة الكويت  
لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية لاجتماع مجلس الأمن بشأن حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة المقرر عقده وفق صيغة آريا في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

## أولا - موجز

إننا نجد أنفسنا اليوم في عالم يمتد فيه استمرار تجاهل القانون الدولي الإنساني وقواعد الحرب بموجب اتفاقيات جنيف ليطلق البيئة بكل قسوة. ولتسليط الضوء على العواقب الوخيمة التي تترتب على النزاعات المسلحة فيما يخص البيئة، ستعقد دولة الكويت اجتماعاً وفق صيغة آريا، تشترك في رعايته جمهورية ألمانيا الاتحادية، في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بالتزامن مع اليوم الدولي لمنع استخدام البيئة في الحروب والصراعات العسكرية الذي ينظم سنوياً (٦ تشرين الثاني/نوفمبر)، على نحو ما أعلنته الجمعية العامة في قرارها ٤/٥٦.

وبالنظر إلى الأخطار التي تهدد البيئة من جراء الحرب، لا بد من استعراض التدابير القانونية القائمة اليوم وتقييم ما إذا كانت هذه التدابير كافية لمعالجة الشواغل المتعلقة بأثر النزاع المسلح على البيئة، أو ما إذا كانت ثمة حاجة إلى زيادة تنظيم التدابير القانونية الرامية إلى حماية البيئة في حالات النزاع المسلح في شكل مدونات قانونية.

## ثانيا - معلومات أساسية

على مر التاريخ، كانت البيئة ضحية للنزاع المسلح، حيث ترتبت على تدميرها واستغلالها، عن قصد أو عن غير قصد، آثار بيئية وسياسية واقتصادية وخيمة في الأجلين القصير والطويل داخل أقاليم الأطراف المتحاربة وخارجها. وبدءاً بالحريين العالميتين وحرب فييت نام والحرب الأهلية في لبنان، وانتهاءً عند الأمثلة الحديثة من قبيل حربي الخليج والنزاعات التي دارت رحاها في الجمهورية العربية السورية وسيراليون والعراق وليبيريا واليمن وكوسوفو، فإن العواقب البيئية للحروب واضحة جلية. ويمكن أيضاً للأخطار التي تهدد البيئة في حالات النزاع المسلح أن تؤثر على الاقتصاد الدولي، ولا سيما في حال استهداف طرق التجارة البحرية الرئيسية، من قبيل البحر الأحمر ومضيق باب المندب ومضيق هرمز وخليج غينيا وبحيرة تشاد والمياه قبالة سواحل الصومال، على سبيل المثال لا الحصر.

وفي كثير من الحالات، كانت البيئة والموارد الطبيعية هي الحافز أو السبب الجذري الذي يكمن وراء النزاع. وفي بيان أدلي به مؤخراً أمام مجلس الأمن<sup>(١)</sup>، أشار الأمين العام أنطونيو غوتيريش إلى أن دراسات أجرتها الأمم المتحدة بيّنت أن أكثر من ٤٠ في المائة من جميع النزاعات الداخلية خلال السنوات الستين الماضية قد ارتبطت باستغلال الموارد الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، تبين أيضاً أن النزاعات التي تتعلق بالموارد الطبيعية يتضاعف احتمال تجددتها خلال السنوات الخمس الأولى التي تلي

(١) ملاحظات أدلى بها الأمين العام أمام مجلس الأمن بشأن "صون السلام والأمن الدوليين: الأسباب الجذرية للنزاع - دور الموارد الطبيعية"، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

التوصل إلى اتفاق للسلام<sup>(٢)</sup>. وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل من المهم فهم الاقتصادات غير المشروعة التي توجع النزاعات. وفي المقابل، عندما تدار الموارد الطبيعية والبيئة على نحو مستدام، فإنها تؤدي إلى الاستقرار وإنعاش سبل كسب العيش، ويمكن أن تكون عاملاً هاماً من عوامل الحفاظ على السلام.

وعندما ينظر المرء في أثر الحرب والنزاع المسلح، من الطبيعي أن ينصرف التفكير مباشرة إلى عدد من المتغيرات مثل عدد الضحايا في صفوف المدنيين، وسبل عيش الناس (الصحة والتعليم والعمالة)، والتشرد الداخلي، والمهجرة القسرية، وتدمير المدن والبنى التحتية. بيد أنه نادراً ما نعتبر الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذه النزاعات على البيئة، التي قد تستمر لفترة طويلة بعد انتهاء النزاع ويمكن أن تسبب في تجدد النزاع، مما يشكل تهديداً مستمراً للسلام والأمن على الصعيد الإقليمي أو الدولي. ويمتد هذا الضرر البيئي أيضاً إلى النباتات والحيوانات وموائلها الطبيعية، مما يؤثر سلباً على التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية الإقليمية في مناطق النزاع، وكثيراً ما تتعذر في ظل ذلك إمكانية إعادة التأهيل، وهو ما يعرقل مسيرة أي بلد نحو تحقيق التنمية المستدامة.

وقد شهدت دولة الكويت على نحو مباشر الأضرار البيئية المدمرة التي قد يجربها النزاع المسلح على أي بلد، وعلى أرضه وشعبه، فضلاً عن أي منطقة برمتها. وفي شباط/فبراير ١٩٩١، بعد احتلال الكويت لمدة سبعة أشهر، قام الجيش العراقي المنسحب بإضرام النار في أكثر من ٧٠٠ بئر من آبار النفط، مما تسبب في إحدى أسوأ الكوارث البيئية التي تسبب فيها الإنسان في القرن العشرين. فقد دفعت هذه الكارثة إلى صدارة اهتمام المجتمع الدولي الصلة القائمة بين النزاع المسلح والبيئة. وقد أطفئت أولى حرائق الآبار في مطلع نيسان/أبريل ١٩٩١، وأغلقت آخر بئر في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وحتى يومنا هذا، لا تزال دولة الكويت تعالج الآثار البيئية الناجمة عن الحرب.

ونظراً لأن المجتمع الدولي يقر بأن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان أمور مترابطة يعزز كل منها الآخر، يجري الاعتراف بشكل متزايد بدور الموارد الطبيعية والبيئة في سياق بناء السلام والحفاظ على السلام. ويشير قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، إلى جانب قرار الجمعية العامة المقابل له (القرار ٧٠/٢٦٢)، إلى الصلة القائمة بين الحفاظ على السلام وأهداف التنمية المستدامة. ويتيح برنامج الأمم المتحدة للبيئة خبرة ميدانية محددة الأهداف لتلبية الاحتياجات البيئية بعد انتهاء النزاع منذ عام ١٩٩٩. واتخذت العضوية العالمية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠١٦ بالإجماع القرار ١٥/٢ المعنون "حماية البيئة في المناطق المتضررة من النزاع المسلح". وفي الميدان. من ذلك القرار، أكدت الجمعية العامة على "الأهمية الحاسمة لحماية البيئة في جميع الأوقات، وبخاصة في أوقات النزاع المسلح، والأهمية الحاسمة لإصلاحها في فترة ما بعد انتهاء النزاع". كما دعت جميع الدول الأعضاء إلى تطبيق القانون الدولي الساري على حماية البيئة في حالات النزاع المسلح، وإلى النظر في تطبيق اتفاقات دولية أخرى ذات صلة بالموضوع.

(٢) انظر الموقع: <http://www.un.org/ar/events/environmentconflictday/>.

### ثالثا - الأهداف

سيتيح هذا الاجتماع منبرا لأعضاء مجلس الأمن لمعالجة أوجه الترابط بين البيئة والنزاعات المسلحة. وخلال الاجتماع، قد يود أعضاء المجلس التركيز في بياناتهم على تناول المسائل التالية:

هل يمكن تحسين مستوى تجلي القوانين والسياسات الدولية الحالية أو تطبيقها أو تطويرها تدريجيا للمساهمة على نحو أفضل في حماية البيئة والموارد الطبيعية أثناء النزاع المسلح؟ وما هي الثغرات التي تعترى الأطر القانونية الأساسية التي تنظم حماية البيئة في النزاعات المسلحة؟

كيف يمكن للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، كفالة أن تكون الإجراءات المتعلقة بالبيئة جزءا من استراتيجيات منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام؟

ما هو الدور الذي يمكن للدول الأعضاء أن تقوم به لضمان وتشجيع حماية البيئة والموارد الطبيعية أثناء النزاع المسلح؟

في حال ترتب آثار بيئية وخيمة على النزاعات المسلحة، كيف يمكن لمجلس الأمن والمجتمع الدولي ضمان المساءلة والتعويض العادل؟

ما هو الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة لتعزيز التعاون وآليات التصدي لكارثة بيئية تنجم عن الحروب والعمليات الانتقامية العسكرية؟

### رابعا - شكل الاجتماع

ستكون المشاركة في الاجتماع وفق صيغة آريا مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية المعتمدة، ووسائل الإعلام، دون أن يكون لها حق تقديم مداخلات. وسيستهل الاجتماع بيانات موجزة يدلي بها المشاركون الرئيسيون في حلقة النقاش، تليها مداخلات من جانب الأعضاء الحاليين والجدد في مجلس الأمن.

### خامسا - المشاركون في الاجتماع

فيما يلي المشاركون الرئيسيون في الاجتماع:

السيد ساتيا تريباتي، الأمين العام المساعد ورئيس مكتب نيويورك لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

السيد كارل بروخ، مدير البرامج الدولية في معهد القانون البيئي وأحد المشاركين في تأسيس رابطة بناء السلام البيئي.